الباقورة بيد اجنبي ليحفظها فلو تركها قليلا كبول اداكل او نحوها ضمن
او نحوها بيرا اذ هذا القدر عفو يقول الحقير الباقورة اسم
جمع للبقر كذا في القاموس قد ماره بان ماره راماند
يكسي وكرك كوساله راخورد بيرا لوتركه بيدمن في عياله
والاضمن قشمن ماده بان ماده راضايع ماند ونخافه رفت
وزن راغر ستاد وزن نخاه راشتانا شبانخاه كادي
غايب شد وتبيد اندكديجه وقت ضايع شد ضمن مجمع الفتاوى
بقار ترك البقر تعمي فضاع اختلف المشايخ فيه وينبغي بانه
لا يضمن خ راع نام مضطجعا ضمن ولو جالسا فلو غاب
عن بصره ضمن والافلا كذا في وقال قد ذكرنا في الوديعة فرقا
بين مضطجع وجالس في غير السفر وسويا بينهما في السفر فقلنا
بيرا مطلقا فههنا كذلك خ بقار غاب عن الباقورة فوقعت
في زرع فافسدته بيرا الا اذا ارسلها في الزرع او اخرجها
من القرية وهو يذهب معها حتى وقت الباقورة في الزرع
او اتلفت مال انسان في سنها ضمن البقار فان ليس لراع
وبقار انزا فحل على انثى ولو فحل ضمن ماهلك فيه لو نزى
فحل بلا انزا يه بيرا عند الامام ز راع خالف هلاك شاة
فذبحها ضمن اذ الذبح ليس من عمل الرعي فلا يدخل تحت
العقد وقال البلخيون هذا الوبرجي حياتها او مثلها اما لو
تيقن موتها بيرا اذ الامر بالرعي امر بالحفظ والحفظ الممكن
حال تيقن الموت هو الذبح فيصير مامورا به وقت ولو لم
يرج حياتها ضمن الاجنبي لا الراعي والبقار قال ثم بيرا
الاجنبي ايضا لان دلالة في هذه الحالة وهو الصحيح وكذا
البيراد الذبح في مثل هذه الحالة لاصلاح اللحم فاضي خان
راع خاف هلاك شاة فذبحها في الاصل يضمن فيمنها

يوم

يوم الذبح وفي النوازل لا يضمن استحسانا والمختار للفتوى
انه يضمن ولا يضمن في الاولى وقت ولا يذبح حمار وبغل اذ
الذبح لا يصلح لهما وكذا الفرس عند الامام اذ الصحيح من
مذهبه ان لحم الفرس مكروه تحريما الجملة من ز ومر جنسه
في الجناية على الدواب من هذا الفصل ولو شرط على الراعي
ذبح ماخيف هلاكه فلم يذبحه فهلك ينبغي ان يبرا اذ في هذا
شرط الضمان فيما مات حتف انفه وثمة لا يضمن وشرط الضمان
على الامين باطل كذا شتى وقال عماد الدين في فصوله وعندي
انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح سالم من الحفظ ولكنه شرط
عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز ولو لم يذبح فقد
قصر في حفظ ما شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب ما ذكره
من اشتراط الضمان على الامين قال صاحب جامع الفصولين اقول
الظاهر ان الذبح ليس من الرعي فلا يدخل تحت العقد فهو
متبرع في التزامه فلا يضمن واقل ما فيه انه لا يخلو عن الشك
فلا يضمن بالشك يقول الحقير الذبح وان لم يكن من الرعي ظاهرا
لكنه من حقيقة اذ المراد من الرعي انما هو الحفظ كما ان المراد من
الذبح الحفظ ايضا فاستويا في المراد والظاهر ان هذا هو
مراد عماد الدين والعجب ان المعترض كيف شي ما قدت يداه
نقلا عن ز من قوله وقال البلخيون الى قوله فيصير مامورا به
فقط لراع قال ذبحتها ميتة وقال ربها ذبحتها حية صدق
الراعي ز ينبغي ان يكون الاجنبي كالراعي فيصدق بيمينه فلا شك
في ضمانه بخلاف قوله ذبحتها باذنك فانكر ربها صدق ربها اذا
اقر بسبب الضمان وهو ذبحه بخلاف ما نحن فيه اذ اقر بذبح
شاة ميتة ولو قال الراعي ذبحتها لمرضها وانكر المرض ربها
صدق ربها وضمن الراعي اذا اقر بسبب الضمان قاضي خان

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)